

بر وصوت من اوسم ورجان طرا لفراد اذا المنعم وما عطف عليه فانه يوم صاع
 من ونصف صاع شعيران ثم يعلف بالكل نصف صاع من اوصاع شعيران
 ثم كرام من ومنق شعيران ومن يبلغ بالبر نصف صاع شعيران ومن
 لا تاه هذه الاشياء استحق الخبز لان العلف نصف الاطعام جنس واحد
 جاء بكل واحد منها بالاضافة وكذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعماق نصف صاع
 ونصف صاع شعيران وكل واحد منها بالاضافة لاختلافها معنى فانه العلف شعير
 لتقليص القيمة والمصون للقرع النصف وبخلاف طعام نصف صاع ثم
 قيمته نصف صاع من العلف من ان اصابه من الاغذية المخصوصة
 قيمته اذا اكل قدر ما تدوم المزرع والابن والارض ومنه قيمته
 اي يتبعه سكنيا كالمذموم صاع بر من طعامه لم يقع الا في اعماق
 وطعام صحيح غير ان القيمة تولى عند اختلاف الجنس كالانطراب والظهار
 لا عند اختلافها فانه العلف المنزلة والصاع يعلف بكفارة واحدة لا نصف الصاع
 من اذو المقادير فالزوي وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح جعلها للظهار
 بالظهار واحد بخلاف ما افرقت في الدرر لانه في القيمة المنزلة في كفا
 سكنيا اضعف كصوم اربعة اشهر او اطعام سائمة وعشرون سكنيا او علف
 عشرين عن ظهارين فانه صحيح وانما يصح ما وجدنا من المزرع انظها
 فلا يصح تقسيمه ولو اى لظهاره اعماق عدها او صوم شهرين
 انه يعاقب لانه منها سائمة وانما اعمق عن قتل وظهار لم يجزى واحده
 نية التقية في الجنس العرفي وفي مختلف عقود فانه العلف في مطلق
 النية فلان يعاقب بها سائمة كالوا طلقه في الاثراء نوحجه ان لو نية
 الرضا، يوجب من مضاهن مجزى عنهم واحد ولو نية الرضا، والذم
 ارضوا العضا، او الكفارة لا يجزى من واحد منها احد ظاهرا في الصوم فقط
 اعصم شعيران الا ملك له فم من زهبل التقية بالمال وقال النعماني
 بصوم شعيران بالقيمة لا يدرج فيه الحبوب ولا سائمة غير المال
 بان اعتق عند اطمح له مجزىه لا ليس زهبل الملك فلا يصح ما كتبه
باب العلف هو العلف وهو الصاع والابواب مستوية لانه العلف
 من العلف والرضوخ وهو المذموم المذموم المذموم المذموم

الشرع كالمعنى

لجود النية في صور لا شعور

وشراعتها من مؤكذات الايمان مقرونة باللعن فانه مقام حلاله في حق
 بعض انما اذا انما سقط عنه حلاله في حقهم حلاله في حقهم حلاله في حقهم
 اذا الامتناسق سقط عنه حلاله في حقهم حلاله في حقهم حلاله في حقهم
 حقه ان هلاله في حقهم حلاله في حقهم حلاله في حقهم حلاله في حقهم
 الية ستمتبه فلا يجب وجوبه على بطر امرأة الشريك من فضائه الى رسول
 امرأة الية ستمتبه فلا يجب وجوبه على بطر امرأة الشريك من فضائه الى رسول
 رسول الله ولعماد هذه الفتاوى ثم قال وان لا يجوز ان يعمل في حقها
 فانزلت مع هذه الآيات فدل ذلك على ان النكاح قائم مقام عدالتها
 في جناب الزوج حسب انه يعد هلال بقدر خيرا دليل على انه قائم مقام
 عدالتها في جناب المرأة ان هلال لا يراها الشريك من الصحابة فالزوج
 على بطر امرأة الشريك من زوجها قال رسول الله ان جاء به امرئ لم يمت
 اذا فبر هلالا وانما هو اسوة بجهاد اهل الشرك في اوت بعلى العلف
 المذموم فقال عليه السلام لولا الايمان سقط لجانك ولها شان وهذا لان
 الية النكاح قائم مقام عدالتها في جناب المرأة كذا في البر والظهار
 العلف والامتناع بعد التلاصق بمصون البنونة المذمومة بشرطه قائم الزم
 حتى اذا اظفها بانثا او ثلثا سقط وهو في الحق وسبانه في الطهار
 ان شاء الله تعالى وكونه النكاح صحيحا فن قدف بالزوي زوجته الحقيقية
 او العرفية من الزنا لغية نية من يكون معها ولا يكون له اب معروف
 صلحا او ارضيا لانه الشهادة على النكاح حتى لا ينجى النكاح بين العاقد
 ولا بين حافر وسلم وان صلح شاهدا على سائمة او نكح طهر على نية
 ولها اشترار عن نفى الخلق كاشية وطايبه به اي يجب العلف وهو
 الحذف فانه عطفه فلا يدرج فيها كاشية مقوقها ولا نية من شرط النكاح وان
 هو تمكن عطفه ليس لها المطالبة بفراق شرطه وهو العطف لانه حلاله
 فن قدف فان ابي او الزوج عن النكاح صوم حتى يلاعن او لا يرضى
 بعد ذلك النكاح خفف عن الحذف فانه العلف بالنية والرضوخ لا يرضى
 فان لا يرضى الزوج لا يرضى المرأة بالنكاح كذا في الزوج لانه لا يرضى
 منه الحذف الا في الايام وان لم تكن من حجب حتى تلاعن او تصدقوا قال